

الى

- رئيس الوزراء، السيد: إبراهيم محلب
- وزيرة الدولة لشؤون البيئة، السيدة: ليلى أسكندر
- وزيرالتجارة والصناعة والاستثمار، السيد: منير فخري عبد النور
- وزير البترول والثروة المعدنية، السيد: شريف اسماعيل
- وزير الكهرباء والطاقة، السيد: محمد شاكر
- وزيرالصحة والسكان، السيد: عادل عدوي
- وزير الزراعة واستصلاح الاراضي، السيد: أيمن فريد ابو حديد.

القاهرة (١ أبريل ٢٠١٤)

رئيس الوزراء، السيد: إبراهيم محلب

تحية طيبة وبعد

تناولت مؤخراً بعض وسائل الإعلام نقاشاً قائماً بين بعض الوزارات والمؤسسات المعنية حول اللجوء الى استخدام الفحم كمصدر بديل للطاقة، وذلك بسبب عدم انتظام إمدادات الغاز الطبيعي واخيراً إعلان وزير الصناعة والتجارة الخارجية استخدام مصانع الأسمنت للفحم بدءاً من سبتمبر¹ 2014. وقد تم اتخاذ هذا القرار في ظل خلاف قائم بين وزارة الصناعة والتجارة ووزارة البيئة.

ومن ثم، فإننا كمجموعة من منظمات المجتمع المدني والموقعة أدناه، نكتب لكم هذا الخطاب تعبيراً عن قلقنا حول توجه وزارة الصناعة لاستخدام الفحم كمصدر بديل للطاقة، وذلك بناء على الأسباب التالية:

تكمن الكلفة الحقيقية لاستخدام الفحم فيما يسببه من أضرار بيئية و صحية ينجم عنها أضرار اقتصادية وهذا عكس ما تدعيه رابطة أصحاب مصانع الأسمنت التي تسعى إلي استيراد الفحم. التي تدعي أن الفحم يشكل حلاً مضموناً و سريعاً لإجتياز مشكلة عدم تواجد الغاز الطبيعي بصفة مستمرة، مفتقرين بذلك إلى رؤية موضوعية تضم كل الأطراف المعنية.

علاوة علي ذلك، فإن إهمال مجلس الوزراء لأول من سيتعرضون للأذى بسبب استيراد الفحم في مصر، وهم المجتمعات السكنية والسياحية المحيطة بمصانع الأسمت والذين سيكونون أول من يدفع ثمن أرباح مصانع الأسمت المتزايدة من صحتهم وحياتهم وما يترتب على المرض من فقر.

تسبب عملية إحراق الفحم تلوث الهواء و من ثم إحداث ضرر بالصحة العامة، الأمر الذي يؤدي إلى انسدادات في الأوعية الدموية أو الرئتين وكذلك السرطان. ناهيك عن التأثير السلبى علي صحة العمال العاملين في المصانع المستخدمة للفحم. هذا بالإضافة إلي تردي وضع نظم التأمين الصحى والأجتماعى، من بين سائر حقوق العمال المنتهكة، مما يصعب على العمال مواجهة الاثارالصحية للفحم. أما علي المستوي البيئى، فلتسرب الزئبق إلى الماء أثناء عملية غسل الفحم التأثير الضار على الأسماك وبالتالي على البشر². هذا دون ذكر تأثيرها الرئيسي في التغير المناخي. فوفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن البنك الدولي في ٢٠١٢، سوف تؤدي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض بحلول عام ٢١٠٠، بشكل قد يؤدي الى تغييرات كارثية، بما في ذلك موجات من الحرارة الشديدة، وانخفاض المخزونات الغذائية العالمية، وارتفاع مستوى سطح البحر. ومن المتوقع أن تظهر كل هذه الآثار البيئية والصحية السلبية خلال سبع سنوات منذ البدء باستخدام الفحم. فما يتردد من إمكانية تفادي الآثار البيئية الضارة عن طريق استخدام تكنولوجيا حديثة، هو عبارة عن إدعاءات ليس لها أساس من الصحة، حيث سوف تتوفر هذه التكنولوجيا بحلول 2030³. وإذا كان الدكتور منير فخري قد أقر التزام مصانع الأسمت للمعايير التي سوف تحددها وزارة البيئة، فإننا نود الإشارة إلى أنه في عام 2009 أخفق حوالي 7 مصانع من أصل 16 مصنع أسمت في مصر في الألتزام بالمعايير البيئية⁴. وهو ما يجعلنا نتساءل عن الخطوات التي اتخذتها الدولة لضمان التزام نفس المصانع بالمعايير الجديدة التي ستضعها وزارة البيئة.

بالنسبة للإدعاء الآخر الذي يشير إلي استمرار استخدام الصين، ألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، للفحم لتوليد الطاقة، فإن تلك الدول تتحرك نحو الأبتعاد عن الفحم، الذي كان مصدرهم التاريخي للطاقة، وتتحول لاستخدام الطاقة الشمسية و الطاقة المولدة من النفايات. ففي صناعة الأسمت الألمانية، 61% من الطاقة المستخدمة في صناعة الأسمت

2 حملة مصريون ضد الفحم، ٢١ نوفمبر ٢٠١٣.

3 New unabated coal is not compatible with keeping global warming below 2°C.” european-,,

(climate.org. <http://www.europeanclimate.org/documents/nocoal2c.pdf> (accessed January 14, 2014

4 Y.Askar, P.Jago,M.M.Mourad, and D.Husinigh, „The Cement Industry in Egypt: Challenges and innovative cleaner production solutions”, Production solutions knowledge collaboration and learning for sustainable innovation ERSP-EMSU conference, Del, The Netherlands, October 2010

مولدة من النفايات. وفي هولندا، عام 2009 كانت 98% من الطاقة المستخدمة في صناعة الأسمت مولدة من النفايات⁵. والجدير بالذكر عدم الوضع في الإعتبار إمكانيات تلك الدول مقارنة بالامكانيات المصرية المتمثلة في وجود بنية تحتية تسمح باستيراد ونقل وتخزين الفحم .

لقد أخذ هذا القرار في ظل عدم وجود دراسات اقتصادية شاملة حول جدوى وفرص استقرار أسعار الفحم أو دراسات بيئية حول أعباء وتبعات استخدامه. فنحن بحاجة ماسة الى إعادة النظر لسياساتنا الاقتصادية، وإذا كان الهدف الاساسي من استخدام الفحم هو إيجاد حل لمسألة الطاقة في صناعة الأسمت- التي تعتبر واحدة من أكثر الصناعات ربحية، بالنظر إلى مستوى الدعم العالي الذي تتلقاه - سنجد أن الإنفاق العشوائي على الطاقة لمصلحة الصناعات إلى معدلات استهلاك للطاقة أعلى من المتوسط، أو ما يشار إليه بالإفراط في استخدام الطاقة، حيث استهلاك الطاقة لكل وحدة من الناتج الاقتصادي هي أعلى بـ 40% تقريباً. في إطار عدم وجود خطة اقتصادية تحقق التنمية المستدامة الأمر الذي سيؤدي إلى المزيد من الأضرار البيئية والصحية مما يفاقم من الأعباء الاقتصادية⁶.

غابت الشفافية و غاب معها الحوار المجتمعي وتقلصت مظلة أصحاب المصالح لتشمل أصحاب الشركات و المصانع و الوزارات المعنية فقط، دون تمثيل المواطن المصري الذي سوف يتحمل هذا العبء. ويتم النظر في هذا القرار في ظل غياب وجود برلمان شعبي يعكس ويمثل فئات الشعب المختلفة، فلا بد من وجود حوار مجتمعي موسع يشارك فيه الاحزاب السياسية حول تفكير الحكومة في استخدام الفحم كمصدر للطاقة والذي من شأنه تغيير خريطة الطاقة والصحة والوضع البيئي ككل ويشارك فيه الاحزاب السياسية، والمجموعات والحركات الاجتماعية، والبيئيين المتخصصين، والنقابات العمالية، ونقابة الأطباء. و اخيراً، نحن كمجموعة من منظمات المجتمع المدني المهتمة بالأمر نطالب مجلس الوزراء أن يعيد النظر في هذا القرار مع الوضع في الاعتبار كل الأطراف المعنية، حيث أن مثل ذلك القرار يحقق أهداف مجموعة من أصحاب شركات الأسمت، وذلك علي حساب صحة المصريين وحقهم والأجيال القادمة في بيئة نظيفة.

الموقعون:

- المركز المصري للإصلاح المدني و التشريعي
- الجمعية المصرية للحقوق الجماعية
- المركز المصري للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية
- عمرو شوري، عضو مجلس إدارة نقابة الأطباء

5 بيان صحفي لمجموعة مصريون ضد الفحم

6 باسم فتوح ولورا القاطري، «دعم مالي للطاقة في العالم العربي»، تقرير التنمية الإنسانية العربية، سلسلة أوراق

بحثية، 2012، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - UNDP.http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdrps/Ener-

gy%20Subsidies-Fattouh&Katiri-Ar.pdf